

بيان صحفي

اقتراح حظر غرف الصلاة يفضح مرة أخرى كذبة الحرية والتسامح

(مترجم)

من الواضح أنه لا توجد حدود لما قد يذهب إليه الساسة الدنماركيون في اضطهادهم للمسلمين الذين يرغبون في ممارسة قيمهم وهويتهم.

تعتقد العديد من الأحزاب في البرلمان الدنماركي أنه يجب تقديم حظر قانوني على غرف الصلاة في المؤسسات العامة. ويشمل ذلك الحزب الحاكم "فينسترا"، وكذلك حزب الشعب الدنماركي والديمقراطيون الدنماركيون، في حين يقترح الاشتراكيون الديمقراطيون ببساطة أن الاقتراح يجب أن يكون "أكثر دقة".

لقد أوضحت هذه الأحزاب أن مثل هذا الحظر من شأنه أن يستهدف المسلمين على وجه التحديد. فقد صرح وزير الهجرة والاندماج، كاري دييفاد بيك، عن غرف الصلاة بأنها "تخلق مساحة لثقافة عفا عليها الزمن ليس لها علاقة كبيرة بالطريقة التي تعمل بها الدنمارك اليوم أو الحياة التي يعيشها الشباب - أيضاً أولئك الذين لديهم خلفيات أقلية". (ريتساو) ومع ذلك، لم يتخل وزير الاندماج عن عقلية السيد الاستعماري القديم هذه، التي تغذي الاضطهاد القاسي للناس على أساس معتقداتهم؛ وهو أمر كان معتاداً في أوروبا لقرون من الزمان والذي تستمتع الحكومات الدنماركية المتعاقبة بالعودة إليه بوضوح. إن الذرائع لحظر غرف الصلاة غير جدية لدرجة أنها لا تستحق الرد. والهدف المعلن هو التمييز ضد المسلمين من أجل التمييز نفسه - لمجرد أن المرء يكره ثقافتهم.

إن الحجة القائلة بأنه يجب حظر غرف الصلاة لأن الطلاب "قد يشعرون بالضغط" للصلاة هي حجة سخيفة، لأن هذا المنطق يتطلب حظر كل شيء يمكن لأي شخص، من الناحية النظرية، أن يشعر بالضغط عليه للقيام به. وعلاوة على ذلك، فهي تستند إلى ادعاء غير موثق بـ "السيطرة الاجتماعية". ولكن الواقع يثبت العكس تماماً؛ فالطلاب المسلمون يتمتعون بإرادة قوية وإخلاص للصلاة إلى الحد الذي يجعلهم يواصلون الصلاة في المؤسسات التي حظرتها بالفعل في الممارسة العملية. وهم يفعلون ذلك على الرغم من الضغوط والإكراه، وليس بسببها.

وفي الوقت نفسه، تشجع المؤسسات التعليمية الحفلات المليئة بالخمور وغير ذلك من التجاوزات، حيث يتحدث الطلاب علناً عن استهلاك الخمور بسبب ضغوط الأقران. وهذا يجعل الحجة حول الضغط أو "السيطرة الاجتماعية" أكثر سخافة. فبدلاً من حظر فرصة الاتصال بخالق المرء وزراعة القيم الروحية الحقيقية، ينبغي حظر الخمور وثقافة الحفلات المبتذلة.

في الممارسة العملية، هناك بالفعل حظر فعلي للصلاة في العديد من المؤسسات التعليمية في الدنمارك، على الرغم من أن هذا يتناقض مع مبدأ الحرية الدينية المزعوم. فقد حظرت المدارس الثانوية التي تضم عدداً كبيراً من الطلاب المسلمين الصلاة، كما استبعدت العديد من الجامعات التي تضم العديد من الطلاب المسلمين غرف الصلاة.

إن الفشل النهائي للديمقراطية والعلمانية - وكلاهما من المفترض أن يضمن الشمول والتسامح والتنوع - هو أن شيئاً خاصاً مثل الصلاة وحاجة الطلاب المسلمين إلى الانخراط في هذا الشكل الجميل من العبادة لا يمكن استيعابه.

ومع ذلك، لن يتوقف المسلمون بالتأكيد عن الصلاة في مؤسساتهم التعليمية بسبب طغيان الفكر الذي فرضه كريستيانسبورغ. ببساطة من المستحيل فرض العلمانية على عقلية وسلوك المسلمين من خلال الحظر.

إن تغيير قيم الناس يتطلب حججاً مقنعة، وكلما زاد الحظر القاسي الذي يفرضه الساسة، كلما قدموا هم أنفسهم حججاً على عدم كفاية الليبرالية وتناقضاتها الأساسية.

حزب التحرير في الدنمارك يدين بشدة سياسات الحظر الشمولية التي تنتهجها الأحزاب البرلمانية. وفي الوقت نفسه، نحث جميع المسلمين على الوقوف بفخر إلى جانب قيمهم الإسلامية وعدم التنازل أبداً عن الصلاة، فهي أحد أركان الإسلام الثابتة.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك